

"مبيعات الدولار الامريكي واثرها في سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي"

بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي

م.م. علي حسين نوري اللامي

قسم العلوم المالية والمصرفية/كلية دجلة الجامعة

المستخلص :

يعد مزاد العملة من الادوات الكمية الحديثة المستخدمة من قبل البنك المركزي العراقي، والذي استهدف السيطرة على عرض النقد، وبالتالي على سعر صرف الدينار العراقي كون ثبات سعر الصرف للدينار العراقي يعتبر من اهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، والتي تقود الى التنمية الاقتصادية.

ولقد سعى البحث الحالي الى اثبات اثر مبيعات الدولار الامريكي للبنك المركزي العراقي في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي للمدة من عام 2010 ولغاية عام 2013.

واستند البحث الى فرضية رئيسية والتي تم اثباتها باستخدام المنهج الكمي القياسي وهي :

"توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مبيعات الدولار الامريكي للبنك المركزي العراقي وسعر صرف الدينار

العراقي"

وقد توصل البحث الى ان البنك المركزي العراقي استطاع ومن خلال مبيعات الدولار الامريكي من ان يؤثر في سعر صرف الدينار العراقي بمقدار (36%)، غير ان اتجاه العلاقة ظهر موجب في حين ان الاتجاه المنطقي هو سالب، اي ان البحث توصل الى تشخيص خلل في نتيجة استخدام هذه الأداة.

"US Dollar Sales and their effect in real exchange price for Iraqi Dinar"
An Applied Research at the central Bank of Iraq

Asst.Lecturer. Ali H. N. Bni lam
Finencial & Banking sciences Dept
Dijlah University College

Abstract:

The currency auction is one of Modern quantitative tools used by the Central Bank of Iraq to control the money supply and in turn on the Iraqi dinar exchange rate. the stability of the exchange rate of the Iraqi dinar is one of the most important economic stability, which leads to economic development indicators.

The current research tries to prove the effect of selling US dollers by Central Bank of Iraq in the Iraqi dinar exchange rate with the US dollar for the period from 2010 until 2013.

The search was based on a major assumption, and that was recognized by using standard quantitative approach, namely:

"There is a statistically significant relationship between the US dollar sales Central Bank of Iraq and the Iraqi dinar exchange rate."

The research concluded that the CBI was able (through US dollar sales) to affect the Iraqi dinar exchange rate by (36%). the direction of the relationship appeared positive while the logical trend is negative meaning that research reach a diagnosis of a defect in the result of the use of This obscenity.

المقدمة :

تعد السياسة النقدية احد اهم المؤثرات على مؤشرات الاقتصاد الكلي وهي لذلك تستخدم ادواتها الكمية (سعر الفائدة، عمليات السوق المفتوح، الاحتياطي القانوني والايداعات القائمة الخ) والنوعية (تنظيم الائتمان الاستهلاكي، التدخل المباشر، تنظيم الائتمان الممنوح لغرض البناء و اسلوب الاقتاع الادبي الخ)، اذ ان الادوات الكمية تؤثر على كمية الائتمان الممنوح اما النوعية فهي توجه الائتمان اي تؤثر على نوعية الائتمان الممنوح من قبل المصارف.

حيث انه لا يخفى على المختصين من ان النقود هي نوعان (نقود قانونية ونقود مصرفية) فالنقود المصرفية بإمكانها ان تتضاعف عن طريق زيادة منح الائتمان من قبل المصارف، وبالتالي فكلما ازدادت النقود المصرفية ازداد عرض النقد، والذي بدوره سوف تكون له انعكاسات كبيرة على متغيرات الاقتصاد الكلي ومنها سعر صرف العملة.

لذلك فان السياسة النقدية لاي بلد من البلدان تسعى الى التحكم في عرض النقد، وبالتالي السيطرة على متغيرات الاقتصاد الكلي ومنها سعر صرف العملة المحلية، ولقد باتت من المسلمات في الفكر الاقتصادي ان قوة العملة لاي بلد لا تأتي من انخفاض سعر صرفها وانما تأتي من استقرار سعر الصرف، فكان لزام على البنوك المركزية ان تستخدم ادواتها الكمية والنوعية للسيطرة على سعر صرف عملتها ومنها البنك المركزي العراقي.

وللبنوك المركزية ان تستحدث ادوات جديدة تؤثر على كمية ونوعية الائتمان الذي تستطيع المصارف منحها الى الجمهور، وهذا الائتمان مولد للنقود المصرفية فكلما قلت قدرة المصارف على منح الائتمان كلما قلت قدرتها على خلق النقود، غير انه ليس من اهداف البنوك المركزية تحجيم قدرة المصارف على خلق النقود، وانما استخدامها للاستقرار الاقتصادي بمعنى انه وفي حالات الركود الاقتصادي تمنح البنوك المركزية المصارف قدرة عالية على منح الائتمان لتنشيط الاقتصاد، وفي حالات الرواج الاقتصادي تحد من قدرتها على منح الائتمان، وهذا يعني ان على البنوك المركزية استخدام هذا السلاح لخلق حالة من الاستقرار الاقتصادي.

اولا - منهجية البحث :

1 . مشكلة البحث.

يعد البنك المركزي العراقي احد اجهزة الدولة التي تتحكم بمتغيرات الاقتصاد الكلي المؤثرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين (كالتضخم وسعر الصرف)، عن طريق استخدامه لادواته الكمية والنوعية، والتي من خلالها يتمكن من السيطرة على عرض النقد لذلك فان قدرته على التحكم بمتغيرات الاقتصاد الكلي تتوقف على قدرته في التحكم بعرض النقد، من هنا فيمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الاتي :

هل نجحت مبيعات الدولار الامريكي (كونها اداة كمية من ادوات البنك المركزي العراقي) في التحكم بسعر صرف الدينار العراقي ؟

2 . اهمية البحث.

تتبع اهمية البحث في كونه قد ناقش مبيعات الدولار الامريكي، والتي تعد احد الأدوات الكمية الحديثة للبنك المركزي العراقي اذ يهدف من استخدامها للسيطرة على عرض النقد، بالتالي التحكم بسعر صرف الدينار العراقي فقياس مساهمة مبيعات الدولار في سعر صرف الدينار العراقي تسهم في ايضاح مدى فاعلية هذه الاداة خصوصا، وان هذه الاداة اثارت ومنذ استخدامها من قبل البنك المركزي العراقي الكثير من التساؤلات حول جدوى قيام البنك المركزي العراقي بامتصاص عملة محلية من السوق عن طريق بيع الدولار الامريكي، فضلا عن انه لم يتمكن الباحث من الحصول على دراسة تناولت موضوع البحث.

3 . اهداف البحث.

يسعى البحث للوصول الى عدة اهداف منها :

أ . تسليط الضوء على قدرة البنك المركزي العراقي في التأثير على سعر صرف الدينار العراقي من خلال مبيعات الدولار الامريكي.

ب . معرفه حجم واتجاه العلاقة وتأثيرها ما بين مبيعات الدولار الامريكي وسعر صرف الدينار العراقي.

ت . اعطاء اطار نظري لموضوع البحث.

4 . فرضيت البحث.

"توجد علاقة ذات دلالة أحصائية بين مبيعات الدولار الامريكي للبنك المركزي العراقي وسعر صرف الدينار

العراقي"

5 . منهج البحث.

اعتمد البحث المنهج الكمي القياسي ذلك عن طريق ادخال البيانات الى برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، واستخراج معاملات الارتباط والانحدار لقياس العلاقة وأثر التغير بين مبيعات الدولار الامريكي وسعر صرف الدينار العراقي.

6 . حدود البحث.

أ . الحدود الزمانية : تكونت من سلسلة زمنية من 16 مشاهدة ابتداءت من الفصل الاول من عام 2010 ولغاية الفصل الرابع من عام 2013.

ب . الحدود المكانية : تكونت من البنك المركزي العراقي.

7 . مصادر جمع البيانات.

أ . المصادر الاولى : ولقد تم جمعها من التقارير الاقتصادية للبنك المركزي العراقي.

ب . المصادر الثانوية : ولقد تم جمعها من الكتب والرسائل الجامعية والبحوث المنشورة ومن شبكة المعلومات.

8 . مجتمع وعينة البحث.

ان عينة البحث هيه نفسها مجتمع البحث (اسلوب دراسة الحالة) وهي البنك المركزي العراقي.

ثانيا - الاطار النظري :

1 . مفهوم وتعريف السياسة النقدية.

ان مصطلح السياسة النقدية هو مصطلح حديث نسبيا ظهر في ادبيات الاقتصاد في القرن التاسع عشر، غير ان الذين كتبوا في السياسة النقدية كانوا كثيرين وكانت كتاباتهم تبرز بين الحين والآخر ابان الازمات وفترات عدم الاستقرار الاقتصادي (السيد علي، 1987 : 367) ويعزى علو شان السياسة النقدية الى الاعتبارات الاتية :

أ . تعد السياسة النقدية من الوسائل الهادفة والمرنة لحل مشكلة التضخم.

ب . ظهور مدرسة شيكاغو التي اولت اهتماما بالسياسة النقدية وكان من ابرز مفكرها الاقتصادي الامريكي المشهور ميلتون فريدمان، ولقد طبقت افكار تلك المدرسة في كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا خلال عقد السبعينات واول الثمانينات من القرن الماضي.

وللسياسة النقدية معنيان معنى ضيق ومعنى واسع فالسياسة النقدية بالمعنى الضيق (هي مجموع الاجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقد بقصد تحقيق اهداف اقتصادية محددة)، بهذا المعنى عرفها الاقتصادي البريطاني كينز بانها (مجموع الاجراءات والوسائل التي تتبعها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الامثل)، اما المعنى الواسع للسياسة النقدية فهو (جميع الاجراءات النقدية والصيرفية التي لها دور مؤثر في مراقبة حجم النقد المتيسر في النظام الاقتصادي، وهي بهذا المعنى تشمل جميع الاجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي بقصد التأثير في مقدار النقود وتوفرها واستعمالها والائتمان)، وبهذا المعنى عرفها الاقتصادي شاو بانها اي عمل مركزي واعى تقوم به السلطة النقدية لتغيير حجم النقد او التأثير في كلفة الحصول عليه (الشمري، 2008 : 19).

ويمكن تعريف السياسة النقدية بانها مجموعة الاجراءات التي تطبقها السلطات النقدية التي تسيطر من خلالها على شؤون النقد والائتمان وتتم من خلالها احداث التأثيرات في كمية النقود بما يتلائم مع ظروف البلد الاقتصادية وتسعى السلطات النقدية من خلال هذه الاجراءات الى حقن الاقتصاد بتيار من النقود الاضافية او

امتصاص السيولة الزائدة (الخرجي والمندلاوي، 2005: 3). وكذلك يمكن تعريفها بأنها مجموعة من الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي لغرض السيطرة على عرض النقد ومراقبة الائتمان من أجل تحقيق أهداف اقتصادية أهمها تحقيق الاستقرار النقدي (الهالي، 2013: 36).

2. أهداف السياسة النقدية.

بالإمكان حصر بعض أهداف السياسة النقدية بالآتي :

أ. تحقيق الاستقرار في الأسعار : ويعد من أهم أهداف السياسة النقدية إذ تسعى كل الدول إلى تلافي التضخم ومكافحته وفي الوقت نفسه علاج احتمال حدوث الكساد والركود إن وجد، وتصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى أقل مستوى لها والواقع إن اللجوء بالسياسة النقدية لعلاج مشكلة استقرار مستويات الأسعار يعني إن هناك علاقة وثيقة بين عرض النقد ومستوى الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى، وقد أكد فريدمان في اللجنة الاقتصادية للكونجرس الأمريكي 1959 أنه من الصعوبة ضبط الأسعار المحلية دون ضبط معدل زيادة كمية النقود، وأنه لا توجد دولة في العالم استطاعت التغلب على مشكلة التضخم دون اللجوء إلى خفض معدل الزيادة في كمية النقود، واستندل على ذلك بتجارب ألمانيا الغربية وإيطاليا وفرنسا في أعقاب الحرب العالمية الثانية (عبد الحميد، 2010: 366).

ب. تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي : وهو نابع من هدف تحقيق استقرار الأسعار حيث من الضروري أن تسعى السياسة النقدية إلى تكيف عرض النقد مع مستوى النشاط الاقتصادي، أي التحكم في كمية النقود بما يتلائم مع مستوى النشاط الاقتصادي وتلافي حدوث الأزمات النقدية والاقتصادية، وهو ما يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي حيث إن تحقيق الاستقرار النقدي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي (عبد الحميد، 2007: 275).

ت. تحقيق استقرار سعر صرف : يعتبر هدف تحقيق استقرار أسعار الصرف مرتبطاً بهدف تحقيق استقرار الأسعار الداخلية، فإن الأسعار في دولة ما إذا ما انخفضت فإن هذا الانخفاض سوف يؤدي إلى زيادة في الصادرات وسوف تؤدي زيادة الصادرات إلى زيادة الطلب على عملة الدولة التي انخفضت فيها الأسعار، وزيادة الطلب على العملة سوف يؤدي إلى ارتفاع سعر صرفها مقابل العملات الأخرى، أما إذا ارتفعت الأسعار في دولة ما فإن هذا يعني أن صادراتها سوف تنخفض وسوف ينخفض بالتالي الطلب على عملة تلك الدولة، ومن ثم ينخفض سعر صرفها مقابل العملات الأخرى.

إن الطلب على عملة دولة ما ومن ثم تحديد سعر صرفها يعتبر طلب مشتق حيث إن تغير الطلب على صادرات الدولة يؤدي دوراً مهماً في الطلب على عملة الدولة، وحيث إن حجم الائتمان يلعب دوراً مهماً في استقرار مستويات الأسعار فإن السياسة النقدية تؤثر تأثيراً ملحوظاً في استقرار سعر صرف العملة (السامرائي والدوري، 1999: 213).

3. الأدوات الكمية للسياسة النقدية.

تسعى هذه الادوات في التأثير في كمية الائتمان وليس نوعيته اي التأثير في مقدار الاحتياطات النقدية الموجودة لدى الجهاز المصرفي، والسمة غير المباشرة التي اتصفت بها هذه الادوات، ان التأثير في كمية النقود لا يكون مباشرا حيث ان البنك المركزي يقوم بالتاثير في المصارف التجارية اولا، ومن ثم تقوم هذه المصارف بالتاثير في الائتمان ومن ثم التأثير في عرض النقد (القريشي، 2005: 75) وهذه الادوات هي :

أ . سعر اعادة الخصم : وهي عبارة عن معدل الفائدة التي يتقاضاه البنك المركزي من المصارف التجارية مقابل اعادة خصم الاوراق التجارية التي في حوزتها في المدة القصيرة، ويعرف هذا المعدل بانه المعدل الادنى للاقراض او سعر الفائدة الاولي، ويعني ذلك ان يوافق البنك المركزي على ان يحل محل المصارف التجارية كدائن للاوراق التجارية والكمبيالات (الهالي، مصدر سابق: 39).

ب . عمليات السوق المفتوحة : تمثل سياسة عمليات السوق المفتوحة احدى بدائل السياسة النقدية، وهي وسيلة تقليدية استخدمتها البنوك المركزية في الرقابة على الائتمان المصرفي والتحكم في حجم السيولة النقدية المتاحة لدى المصارف التجارية، ويقصد بعمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي الى السوق النقدية والمالية مشتريا او بائعا لبعض السندات والاوراق المالية الحكومية سندات واذونات الخزينة قصيرة الاجل (الهالي، مصدر سابق: 39).

ت . الاحتياطي القانوني : وهي تلك النسبة التي تفرض على ودائع المصارف التجارية من قبل البنك المركزي حيث يقوم باقتطاع تلك النسبة وتحويلها الى حساب المصرف التجاري لديه، وتحدد هذه النسبة وفقا للظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة ويكون الهدف المباشر من الاحتفاظ بهذه الودائع لدى البنك المركزي هو ضمان سلامة اموال المودعين، اذ تستخدم هذه الاموال لاقراض المصارف التي تتعرض لازمات مالية او لنقص السيولة بهدف بقاء مركزها المالي سليماً، ومن ثم اطمئنان المودعين على اموالهم على ان الهدف الاخر لهذه الودائع المقتطعة كاحتياطي قانوني هو التأثير في عرض النقد لدى المصارف التجارية (الهالي، مصدر سابق: 40).

ث . مزادات العملة : استخدم البنك المركزي اسلوب المزادات اليومية لبيع وشراء الدولار بهدف السيطرة على عرض النقد والسيولة العامة والتي تصب في الحد من التضخم وتحقيق الاستقرار في مستوى الاسعار والسيطرة على سعر صرف العملة بصورة مباشرة، ولقد بدأ بتطبيق المزادات في تاريخ 4 / 10 / 2003 وما زال العمل به مستمرا حيث اصبح البنك المركزي بمثابة (سوق مركزي للعملة الاجنبية) ووضع هذا المزاد حداً لتقلبات قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار وحصول تقارب بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي بعد ان كانت هناك تعددية باسعار الصرف قبل عام 2003 (الخزرجي والمندلاوي، مصدر سابق: 7) ان سعر الصرف الموعوم مقابل العملة الاجنبية يستخدمه البنك المركزي العراقي مثل جميع الدول النفطية، ولغرض اشباع الطلب ببيع الدولار في المزاد بطريقتين :

(1) التحويلات الدولية : اي التحويل الى حسابات خارجية للمصارف المشاركة في المزاد لتمويل استيرادات القطاع الخاص بصورة رئيسية.

(2) مبيعات نقدية : تشمل مبيعات نقدية الى المصارف لتمويل حاجات متعددة لعل اهمها السفر والعلاج وغيرها.

ان الحاجات المذكورة التي تشبعها الطريقتين تحدد ما يمكن ان يطلق عليه (قواعد المزاد) التي تؤمن اشباع الطلب الاعتيادي، وان البنك المركزي العراقي لا يستجيب لكل الطلبات المقدمة وانه يضع حدا اعلى على المبيعات اليومية للدولار ويمثل المزاد الوسيلة الاساسية المتوفرة للبنك المركزي لتقليل الفجوة بين سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف السوقي من خلال تغيير عرض الدولار مقابل الطلب عليه www.iraqeconomistsnetwork.com.

4 . تعريف سعر الصرف

يقصد بسعر الصرف هو سعر مبادلة عملة بعملة اخرى، وهكذا تعد احد العملتين سلعة في حين تعتبر الاخرى السعر النقدي لها (عبد القادر، 2011 :3). يمكن تعريف سعر الصرف على انه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة من عملة اخرى (الطرش، 2007 :96). ويعرف ايضا على انه النسبة التي يتم على اساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الاجنبية في وقت معلوم (الحسيني، 1999 :147).

5 . انواع اسعار الصرف.

أ . سعر الصرف الاسمي :

هو مقياس لقيمة عملة احدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد اخر، يتم تبادل العملات او عمليات شراء وبيع العملات حسب اسعار هذه العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، كما وينقسم الى سعر صرف رسمي اي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الاسواق الموازية، وهذا يعني امكانية وجود اكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد (عبدالقادر، مصدر سابق :4).

ب . سعر الصرف الحقيقي :

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الاجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية (عبد المجيد، 2005 :104)، وكلما كان سعر الصرف الحقيقي قريب من سعر الصرف الاسمي، كلما كان معدل التضخم منخفض، كما انه يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ القرارات (العباس، 2003 :3).

6 . النظريات المفسرة لاسعار الصرف (عبد القادر، مصدر سابق :9-12)

أ . نظرية تعادل القوة الشرائية.

يعود الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية الى غوستاف كاسل في اوائل العشرينات من القرن العشرين، وتنطلق الفكرة الاساسية لهذه النظرية من كون ان القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الاسعار المحلية والاسعار الخارجية، بمعنى ان سعر صرف عملة ما يتحدد على اساس ما يمكن ان

تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج، ومن هنا فان تكلفة شراء سلع ما على سبيل المثال في الدولة (س) لابد من ان تكون مساوية لتكلفة شرائها في الدولة (ص).

ب . نظرية تعادل اسعار الفائدة.

حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات عائد مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، عند توظيفهم للاموال في دول اي ان معدل الفائدة اكبر من ذلك السائد في السوق المحلي، لان الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الاتي وسعر الصرف الاجل.

ت . نظرية كفاءة السوق.

السوق الكفاء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الاسعار كل المعلومات المتاحة، وهذا يفترض ان كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول الى المعلومات، سواء تعلق الامر بالمعلومات الاقتصادية الحالية او الماضية مثل اعلان عجز او فائض ميزان المدفوعات، معدل التضخم..... الخ.

ث . نظرية كمية النقود

تركز هذه النظرية عند الكلاسيك على اهمية عرض النقد، في حين تهتم النظرية النيوكلاسيكية بالطلب على النقود وتأثيره على الكمية المعروضة في التداول، كما ان النظريتين تؤكدان على ان المستوى العام للأسعار عبارة عن دالة في كمية النقود، تقوم نظرية كمية النقود على مطابقة حسابية اساسها ان اي مبادلة تجري بين البائع والمشتري تتطلب استبدال النقود بالسلع او الخدمات او الاوراق المالية، ويترتب على ذلك حقيقة مفادها ان قيمة النقود يجب ان تساوي قيمة السلع او الخدمات او الاوراق المالية التي تم تبادلها بالنقود.

7 . وظائف اسعار الصرف.

لسعر الصرف عدة وظائف، نوجزها بالآتي :

أ . الوظيفة القياسية : حيث يعتمد المنتجون المحليين على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

ب . الوظيفة التطويرية : أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الإستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الإستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السليبي الجغرافي للتجارة الخارجية للأقطار(الحسيني، مصدر سابق :147).

ت . الوظيفة التوزيعية : أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الإقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم (عبد القادر، مصدر سابق :4).

ثالثا - التحليل الاحصائي :

1 . متغيرات البحث.

X = مبيعات الدولار للبنك المركزي العراقي.

Y = سعر الصرف الحقيقي.

جدول (1) متغيرات البحث

التاريخ	مبيعات الدولار للبنك المركزي العراقي (المبلغ مليون دولار)	سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي (المبلغ دينار)
2010 ف1	887	1185
2010 ف2	884	1185
2010 ف3	933	1185
2010 ف4	913	1189
2011 ف1	934	1185
2011 ف2	932	1196
2011 ف3	1013	1200
2011 ف4	1100	1218
2012 ف1	1015	1226
2012 ف2	1072	1241
2012 ف3	1480	1228
2012 ف4	1298	1210
2013 ف1	1015	1237
2013 ف2	1362	1257
2013 ف3	1566	1218
2013 ف4	1380	1220

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الاقتصادية الفصلية للبنك المركزي العراقي للمدة من الفصل الاول من عام 2010 لغاية الفصل الرابع من عام 2013.

2 . معامل الارتباط بين مبيعات الدولار للبنك المركزي العراقي وسعر صرف الدينار العراقي.

لقد بلغ معامل الارتباط بين مبيعات الدولار للبنك المركزي العراقي وسعر صرف الدينار العراقي (0.6) وهي قيمة موجبة، وبلغت t المحسوبة (6.23) وهي اكبر من t الجدولية عند مستوى الدلالة 0.05 والبالغة (1.74)، وهذا يعني ان هنالك علاقة ارتباط موجبة بين مبيعات الدولار الامريكي للبنك المركزي العراقي وسعر صرف الدينار العراقي، وكما هو مبين في الجدول الاتي :

جدول (2) نتائج معامل الارتباط بين مبيعات الدولار للبنك المركزي العراقي وسعر صرف الدينار العراقي

معامل الارتباط	قيمة t المحسوبة	الدلالة
0.6	6.23	دال

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (1، 14) = 1.74

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

3. معامل الانحدار لمبيعات الدولار للبنك المركزي العراقي في سعر صرف الدينار العراقي.

هنالك تاثير لمبيعات الدولار للبنك المركزي العراقي في سعر صرف الدينار العراقي، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (7.87) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية (1 ، 14) والبالغة (4.6)، وقد بلغت قيمة معامل بيتا (6.05) وهي قيمة موجبة وهذا يعني انه عند زيادة المبيعات بمقدار مليون دولار امريكي سوف يكون هناك زيادة بمقدار 6.05 دينار من سعر الصرف اي ان التأثير طردي، وبلغت قيمة معامل التحديد (0.36) وهذا يعني ان 36% من التغير الحاصل في سعر صرف الدينار العراقي يمكن لمبيعات الدولار الامريكي للبنك المركزي العراقي تفسيره، وكما مبين في الجدول الاتي :

جدول (3) نتائج معامل الانحدار لمبيعات الدولار للبنك المركزي العراقي في سعر صرف الدينار العراقي

قيمة الثابت	قيمة معامل بيتا	قيمة R^2	قيمة F المحسوبة	الدلالة
1144.02	6.05	0.36	7.87	وجود تاثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (1 ، 14) = 4.6

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

اما معادلة الانحدار فكانت كالآتي :

$$Y = 1144.02 + 6.05X$$

إذ أن :

X = مبيعات الدولار للبنك المركزي العراقي.

Y = سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي.

4. مناقشة النتائج.

لقد اظهرت نتائج التحليل وجود علاقة قوية موجبة الاتجاه ما بين مزادات العملة (مبيعات الدولار) وسعر صرف الدينار العراقي وهذا ما من شأنه ان يؤشر وجود خلل في عمل ادوات السياسة النقدية اذا انه ومن المنطقي ان تكون العلاقة سالبة الاتجاه.

اذ انه وعند زيادة مزادات العملة (مبيعات الدولار) يجب ان ينخفض سعر صرف الدينار العراقي، وذلك كون هذه الاداة تعد من الادوات الكمية للبنك المركزي العراقي، وتعمل على سحب عملة عراقية من التداول. غير ان العراق يعد من الدول النامية وان اقتصاد العراق يعد اقتصاد احادي الجانب، وكما وضح في متن البحث فان عرض النقد $M0$ هو المقياس الاساسي في مثل هذه الدول (اي النقد لدى الجمهور)، وبما ان النقد المصدر قد ارتفع خلال مدة البحث لمواجهة متطلبات زيادة موازنة الدولة فان النقد بيد الجمهور هو من ازداد وكما هو مبين في الجدول الاتي :

جدول (4) تطورات عرض النقد M0

العام	عرض النقد M0 ترليون دينار
2010	24.364
2011	28.295
2012	30.576
2013	34.981

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الاقتصادية للبنك المركزي العراقي للاعوام 2010 ولغاية 2013.

رابعاً - نتائج البحث :

1 . الاستنتاجات.

- أ . لم تؤدي مبيعات الدولار للبنك المركزي العراقي كونها اداة كمية من ادواته دوراً في زيادة قيمة الدينار العراقي اي انها اداة غير فعالة خلال المدة المبحوثة.
- ب . فرط البنك المركزي بكمية كبيرة من العملة الصعبة وجهت الى الاستهلاك المباشر كون كميات الدولار المباعه استخدمت في استيراد البضائع الاستهلاكية.
- ت . ضعف التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية ادى الى الحد من قدرة البنك المركزي العراقي على السيطرة والتحكم بمتغيرات الاقتصاد الكلي، ومنها سعر صرف الدينار العراقي وعن طريق ادواته الكمية
- ث . يعتبر ثبات سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي من اهم الركائز للاستقرار الاقتصادي في العراق، كذلك هو ضرورة من ضرورات التنمية في المرحلة القادمة.

2 . التوصيات.

- أ . من المفيد الغاء مزادات العملة في العراق كونها اداة غير فعالة فضلا عن ان هذه الاداة لم تستخدم في معظم البنوك المركزية.
- ب . تفعيل اللجان المشتركة بين البنك المركزي العراقي ووزارة المالية العراقية لضمان عدم التعارض في الاهداف المرسومة من قبلهما خصوصا وانهما جزء من السياسة المالية العامة للبلد.
- ت . استخدام كل الاساليب والادوات والقرارات الممكنة في سبيل الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي كونه مؤشر قوي نحو الاستقرار الاقتصادي بصورة عامة.

المصادر

- 1 . السيد علي، عبد المنعم 1986 "اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والاقطار النامية مع اشارة خاصة للعراق" مطبعة الديواني، الطبعة الثانية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجامعة المستنصرية.
- 2 . السامرائي، يسرى و الدوري، زكريا مطلق 1999 "الصيرفة المركزية والسياسة النقدية" اكااديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، مطبعة دنانير، طرابلس.
- 3 . الحسيني، عرفان تقي 1999 "التمويل الدولي" دار مجدلاوي للطباعة والنشر، عمان.
- 4 . لطرش، الطاهر 2007 "تقنيات البنوك" الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 5 . عبد الحميد، عبد المطلب 2007 "اقتصاديات النقود والبنوك الاساسيات والمستحدثات" الدار الجامعية، الطبعة الاولى، الاسكندرية.
- 6 . عبد الحميد، عبد المطلب 2010 "الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات" الدار الجامعية، الطبعة الاولى، الاسكندرية.
- 7 . عبد المجيد، قدي 2005 "المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية" الطبعة الاولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 8 . الخزرجي، ثريا عبد الرحيم و المندلاوي، عباس يحيى 2005 "امكانيات السياسة النقدية في تشجيع الاستثمار المحلي في العراق للمدة 1980 – 2003" مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 11، العدد 40.
- 9 . العباس، بلفاسم 2003 "سياسات اسعار الصرف" مجلة جسر التنمية، العدد 23، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- 10 . القرشي، علي حاتم عبد 2005 "تفعيل ادوات السياسة النقدية في الاقطار النامية مع الاشارة الى العراق للمدة 1990 – 2001" رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
- 11 . الشمري، باسم خميس عبيد 2008 "فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة من 1990 – 2005" رسالة ماجستير، جامعة بغداد.
- 12 . عبد القادر، مراد 2011 "اثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر.
- 13 . الهلالي، سيف نضال كاظم 2013 "فاعلية الادوات الكمية بالتحكم في عرض النقد والسيطرة عليه" بحث دبلوم عالي (معادل للماجستير)، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.
- 14 . التقارير الاقتصادية الفصلية و السنوية للبنك المركزي العراقي للاعوام من 2010 ولغاية 2013.
- 15 . ميرزا، علي 2013 "مزداد العملة الاجنبية والاحتياطيات الدولية واستقلالية البنك المركزي العراقي" مقال منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، وتوجد نسخة على الرابط الالكتروني www.iraqueconomistsnetwork.com.